CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/11/18.Add.1
24 August 2012

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي
الاجتماع الحادي عشر
حيدرآباد، الهند، 19-8 أكتوبر/تشرين الأول 2012
البند 5-3 من جدول الأعمال المؤقت*

الاشتراك مع قطاع الأعمال

مذكرة الأمين التنفيذي

أولا- المقدمة

1 - اعتمد مؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر، الذي عقد في ناغويا، اليابان، في أكتوبر/تشرين الأول 2010، المقرر 21/10 بشأن إشراك قطاع الأعمال، الذي استند إلى المقررين 26/9 بشأن تشجيع إشراك قطاع الأعمال، و17/8 بشأن إشراك القطاع الخاص، الذي اعُتمد في اجتماعيه التاسع والثامن، على التوالي.

2 - ودعا مؤتمر الأطراف الأمين التنفيذي، في الفقرة 3 من المقرر 21/10، إلى القيام بما يلي على وجه التحديد:

(أ) تشجيع إنشاء مبادرات وطنية وإقليمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي عن طريق تيسير الحوار بين الحكومات وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين؛

(ب) تجميع معلومات عن الأدوات الحالية التي من شأنها تيسير إشراك قطاع الأعمال في دمج شوغل التنوع البيولوجي في استراتيجيات قطاع الشركات وصناعة القرارات فيه، وتحليل فعالية هذه الأدوات في القطاعات الاقتصادية ذات الصلة، وإتاحة هذا التجميع والتحليل؛

(ج) تشجيع تصميم وتطبيق الأدوات والآليات التي من شأنها تيسير إشراك قطاع الأعمال في دمج شواغل التنوع البيولوجي في ما يجريه من عمل؛

(د) تشجيع رصد الآثار الناجمة عن هذه الأدوات والآليات؛

* الوثيقة UNEP/CBD/11/1.

/...

لتقليل التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الأمانة، وللمساهمة في مبادرة الأمين العام لجعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

(ه) نشر أدوات وأمثلة الممارسات الفضلى لتشجيع مشاركة قطاع الأعمال؛

(و) تشجيع قطاع الأعمال على إبلاغ المستهلكين والزبائن وأصحاب المصلحة الآخرين بأنشطته المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

3 - وكذلك، دعا المقرر 21/10 الحكومات والقطاع الخاص إلى الدخول في حوار من خلال إرساء شراكة عالمية بشأن قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي. ودعت عناصر أخرى في المقرر الحكومات إلى تشجيع تهيئة بيئة للسياسات العامة تعمل على تمكين مشاركة القطاع الخاص وتعميم التنوع البيولوجي في استراتيجيات قطاع الشركات وعملياتها المتعلقة بصناعة القرار، في جملة أمور أخرى، وإعداد أنشطة وطنية لتشجيع وتيسير تعميم التنوع البيولوجي بواسطة الأعمال التجارية؛ وتشجيع إشراك الأعمال كأصحاب مصلحة في أي عملية لمراجعة وتنفيذ استراتيجيات التنوع البيولوجي الوطني وخطط عمله في المستقبل؛ واعتماد قواعد للاستدامة بالنسبة لمشتريات الحكومة من منتجات الموارد البيولوجية. وطُلب إلى القطاع الخاص، في جملة أمور، الإسهام في تنفيذ الاتفاقية وخطتها الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف آيشي للتنوع البيولوجي، والإحالة إليها، حسب الاقتضاء، لتحديد أهداف ملموسة وقابلة للقياس لعملياتها؛ ورصد وتقييم آثارها على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وتصميم وتطبيق عمليات وأساليب إنتاج للحد من الآثار السلبية للتنوع البيولوجي أو تحاشيها؛ وتبادل واعتماد الدروس المستفادة بين قطاع الأعمال والمشاريع؛ والمشاركة في خطط إصدار الشهادات الطوعية؛ واعتماد التزامات بمساندة تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية من خلال المبادرات على المستويين الوطني والعالمي على حد سواء وتتبع هذه الالتزامات؛ والإبلاغ عن الأنشطة المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لخدمات النظم الإيكولوجية.

4 - وفيما يتعلق بالطلبات المقدمة إلى الأمين التنفيذي على وجه التحديد، يرتكز المقرر على ثلاثة جوانب رئيسية، وهي: تيسير الحوار بين الحكومة والصناعة وأصحاب المصلحة الآخرين؛ وتقييم الأدوات والآليات ونشرها ورصدها؛ وتشجيع قطاع الأعمال على تبادل خبراته. وتتزامن هذه العناصر مع أغلب النقاط الموجهة إلى الحكومات وقطاع الأعمال.

5 - وتتضمن هذه الوثيقة استعراضا عاما للأنشطة التي أجرتها الأمانة والمنظمات الشريكة في تنفيذ المقرر 21/10.[1] ويعكس القسم الثاني المبادرات العديدة التي تيسر إرساء شراكة عالمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي؛ ويصف الأنشطة الجارية في مختلف البلدان والمناطق، والتقارير المتعلقة بالاجتماع الأول للشراكة العالمية. وتركز الأقسام من الثالث إلى السادس بشكل أساسي على جهود الأمانة في نشر الأدوات المختلفة والآليات الأخرى على دوائر الأعمال التجارية وأصحاب المصحلة المهتمين الآخرين، من خلال مجموعة من الأساليب، تشمل الموقع الإلكتروني للمنبر العالمي لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي المصمم حديثا ونشراته الأخبارية. ونوقش أيضا العمل التحليلي الذي أجرته الأمانة والشركاء (لا سيما المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة (UNEP-WCMC)) بشأن بالمعايير وإصدار الشهادات. ويحيل القسم السابع إلى العمل الجاري على صعيد الوصول إلى دوائر الأعمال التجارية، بما في ذلك توزيع دراسات الحالة وإشراك قطاع الأعمال من خلال حلقات العمل وغيرها من الاجتماعات. ويستكشف القسم الثامن القضايا التي لم يتطرق إليها المقرر

[1] تم تجميع قدر كبير من المادة الواردة في هذه الوثيقة قبل الاجتماع الرابع للفريق العامل المعني باستعراض التنفيذ، مع إضافة بعض المواد بُعيد الاجتماع؛ وقد لا تعكس الوثيقة التطورات والمستجدات التي حدثت في وقت أقرب.

21/10 بشكل مباشر، بما في ذلك التجارة البيولوجية وبعض التحديات الجارية المتعلقة بإشراك دوائر الأعمال التجارية وحملها على تعميم مُثُل الاتفاقية وغاياتها وأهداف آيشي للتنوع البيولوجي.

ثانيا- تشجيع إنشاء مبادرات وطنية وإقليمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي

6 - شُجع قطاع الأعمال لفترة على المشاركة في نقاش أوسع بشأن تعميم التنوع البيولوجي. واضطلعت بعض الأعمال التي طفقت تنشط في هذا المجال بدور مهم في العديد من الاجتماعات المهمة المتعلقة بالتنوع البيولوجي والاستدامة والتي ضمت حكومات كذلك. واستنادا إلى المقررات الصادرة عن الاجتماعين الثامن والتاسع لمؤتمر الأطراف، أنشأت أربعة بلدان (كندا وفرنسا وألمانيا واليابان) هذه المبادرات وأخذت في تطويرها وتنميتها. ومنذ الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، أصبح أعربت عدة البلدان عن اهتمامها بهذه المبادرات، ومنها البرازيل والهند وجمهورية كوريا ورواندا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا، من بين بلدان أخرى. وبدأت هذه المبادرات في التشكّل، بفضل التشجيع والدعم المقدمين من الأمانة والشركاء الآخرين مثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. ومع إشراك مزيد من البلدان في هذه العملية، يمكن تكوين كتلة حرجة من شأنها أن تشجع المزيد من الدول على إجراء مثل هذه المبادرات. وصُمّم كذلك عدد من المبادرات الإقليمية، لعل أكثرها نشاطا تلك التي أطلقها الاتحاد الأوروبي وإقليم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN).

7 - وساعدت الأمانة في تنظيم عدد من حلقات العمل والمشاركة فيها على المستويين الوطني والإقليمي، في عدد من البلدان ومع عدد من الشركاء الوطنيين والإقليميين. وصُممت هذه الحلقات لزيادة الوعي في دوائر قطاع الأعمال وتشجيع الحوار بين أصحاب المصلحة المختلفين. وجاءت الاستجابة لهذه المناسبات إيجابية بوجه عام، حيث أفادت العديد من الشركات بوعيها بقضية حماية التنوع البيولوجي ومراعاتها إياها. وفضلا عن ذلك، جاءت حلقات العمل هذه، في عدة حالات، بمثابة مؤشر على تشكيل مبادرات وطنية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي. ومع ذلك، لا تمثل حلقات العمل والمبادرات المشار إليها سوى خطوة أولية على الطريق، إذ لا تزال الأغلبية العظمى من الأعمال تفتقر بدرجة كبيرة الوعي بأهمية التنوع البيولوجي بالنسبة لهذه العمليات. وفضلا عن ذلك، ينبغي اتخاذ إجراءات لإنشاء آلية رصد تتسم بالشفافية لضمان أن عمليات الأعمال توفر فوائد بيئية ملموسة وأنها ليست مجرد تدريب على "التمويه الأخضر".

8 - ويتضمن هذا القسم تقريرا عن المبادرات الوطنية والإقليمية، ويحدد الأنشطة الرئيسية المجراة على هذين الصعيدين فيما يتعلق بإشراك قطاع الأعمال. وتغلق الوثيقة بتقرير عن الاجتماع الأول للشراكة العالمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، الذي عُقد في طوكيو في ديسمبر/كانون الأول 2011. ويتناول هذا القسم أيضا الطلب المقدم من الفريق العامل المفتوح العضوية المعني باستعراض التنفيذ لتوفير معلومات بشأن مبادرات الأعمال المختلفة.

9 - ومن الجدير بالذكر تزايد اهتمام العديد من البلدان بهذا المجال، وتزايد مستوى التعاون والتشاور بين المبادرات. وكان ذلك ملحوظا للغاية في المراحل التحضيرية لكل من مؤتمر ريو+20 والاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف.

المبادرات الوطنية

10 - عقد المجلس الكندي لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي (CBBC) ثلاث حلقات عمل في عام 2011. فعُقد الاجتماع الأول في مونتريال بالتعاون مع مجلس قطاع الأعمال البيئية في كيبيك (مارس/أذار)، وعُقد الثاني في تورونتو بالتعاون مع شركة أونتاريو لتوليد الطاقة (مايو/أيار)، وعُقد الثالث في تورنتو أيضا (نوفمبر/تشرين الثاني) في شكل حلقة العمل الأولي لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي التابعة للمجلس الكندي لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي. وحضر لفيف من المشاركين جميع هذه الحلقات، وقُدم العديد من العروض الإيضاحية وجلسات أسئلة وأجوبة بالغة النشاط. ونظمت حلقات العمل على نحو متماثل، حيث افتتح مقدمو العروض بتقديم استعراض عام للتنوع البيولوجي وعرض التهديدات التي تواجهه من منظور دولي ووطني وإقليمي. وبعد الاستعراض العام قُدمت سلسلة من العروض الإيضاحية من قطاع الأعمال لتحديد الاستراتيجيات والأفكار المتعلقة بمواجهة فقدان التنوع البيولوجي ومزاولة الأعمال على نحو مستدام. ونظرت العروض الإيضاحية النهائية في أهمية ومزايا الشراكات على مستويات الشركات والحكومات والمنظمات غير الحكومية وكيف يمكن أن تساعد هذه الشراكات قطاع الأعمال في مساعيه. وغطت جميع حلقات العمل هذه مختلف القطاعات وشملت الأعمال القائمة على الموارد الطبيعية وغير القائمة على الموارد الطبيعية كذلك. وبوجه عام، تميزت نوعية المتحدثين والعروض الإيضاحية المقدمة بالجودة العالية وتضمنت كما كبيرا من المعلومات. وتعرف المشاركون على المبادرات الجديدة والطرق المختلفة لإعداد وتنفيذ برامج حفظ التنوع البيولوجي سواء بشكل مباشر من خلال العروض الإيضاحية، أو من خلال المناقشات الناشئة عنها، أو من خلال معلومات الاتصال المتعلقة بالمصادر التي يمكن للمشاركين استقاء المعلومات منها والحصول على المساعدة التي يحتاجونها. وأتيحت للمشاركين فرص للتشبيك طوال يوم الاجتماع وبعده. وجاءت الانطباعات عن هذه الفعاليات إيجابية وأوضحت الحاجة إلى عقد حلقات عمل في المستقبل عن موضوعات عامة ومحددة على حد سواء بل وأهمية ذلك.

11 - وانخرطت الشراكة اليابانية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي في عدد من الأنشطة منذ الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، بما في ذلك في إجراء استبيان موسع للأعضاء لتقييم مدى معرفتهم بالتنوع البيولوجي والإجراءات التي اتخذوها لتحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وفضلا عن ذلك، بدأت اليابان في مراجعة دراسة "إعلان التنوع البيولوجي لكايدانرن: الدليل التوجيهي إلى سياسة العمل". وتنخرط الشراكة أيضا في علاقة تعاون مع إحدى المبادرات محلية للغابات ("داعمو الغابات")، وهي حملة لتشجيع تنفيذ أهداف آيشي جرى إطلاقها تحت اسم "مشروع نيجومارو"، كما بدأت في تطبيق نظام للجوائز، "مسابقات أنشطة الشركات في مجال التنوع البيولوجي". وفي ديسمبر/كانون الأول 2011، عقدت الشراكة أيضا جمعيتها العامة الأولى التي تزامنت مع اجتماع الشراكة العالمية وحضرها لفيف من المشاركين. وهدفت الشراكة أيضا إلى المشاركة في مؤتمر ريو+20 والمؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في جمهورية كوريا في عام 2012، وإلى إجراء استبيان ثان.

12 - وأصبحت المبادرة الألمانية بشأن "التنوع البيولوجي في الشركات الجيدة"، التي أنشئت في عام 2008 كمشروع ممول بموارد عامة من وزارة البيئة الفيدرالية الألمانية، شبكةً لقطاع الأعمال مستقلة ومسجلة وتحركها الشركات في عام 2011 بعد انتهاء التمويل العام. وأنشئ مجلس إدارة من أربعة أعضاء وتولى نائب مدير مباشرة العمل في أغسطس 2011. ومن بين هذه الأنشطة حلقتا عمل يجري عقدهما ثلاث مرات في السنة، وخطة لبدء مشروع لبناء القدرات مدته ثلاث سنوات، استنادا إلى كتيب التنوع البيولوجي الصادر عن المبادرة، للشركات الكائنة في ألمانيا (وأبعد منها)، التي

سيجري تمويلها جزئيا من جانب البرنامج الفيدرالي الألماني للتنوع البيولوجي. وتشترك المبادرة أيضا بصفة منتظمة مع وزارة البيئة الفيدرالية الألمانية وكذلك الوكالة الفيدرالية لحفظ الطبيعة في دعم الاستراتيجية الوطنية الألمانية للتنوع البيولوجي. ومن المفترض أن ينصب تركيز المنتدى الوطني للتنوع البيولوجي المقبل الذي تنظمه الوزارة (المزمع عقده في أكتوبر/تشرين الأول أو نوفمبر/تشرين الثاني 2012) على قطاع الأعمال. وتشارك المبادرة أيضا في اجتماعات شبكة الاتحاد الأوروبي لمبادرات قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، التي تنظمها مفوضية الاتحاد الأوروبي والحملة الأوروبية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي (أبريل/نيسان 2012، شتوتغارت، ألمانيا، وفي الفعاليات الدولية مثل مؤتمر ريو+20 كذلك. وبالإضافة إلى ذلك، تمكنت المبادرة من "تسويق" عملها بمطويات طائرة حديثة: "Ohne Vielfalt der Natur keine Vielfalt der Wirtschaft. Kurzporträt der Initiatitve" (بدون التنوع البيولوجي، لا تنوع اقتصادي". صورة مبادرة)، وذلك بفضل الدعم المقدم من مجموعة فولكس فاغن.

13 - وترأس المبادرة الفرنسية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، Orée، فريق عمل معني بمسألة "كيفية دمج التنوع البيولوجي في استراتيجيات قطاع الأعمال"، يضم قرابة ثلاثين شركة (بما في ذلك الشركات الكبرى والأعمال الصغيرة والمتوسطة)، والسلطات المحلية، والمعاهد البحثية، والمنظمات غير الحكومية. ومنذ عام 2006، طفق الفريق يعقد اجتماعات كل ثلاثه أشهر، وسوف يواصل أنشطته خلال عام 2012. وصُممت دراسات الحالة لتسهم في إثراء نقاشات الفريق واختبار أفكاره المنهجية، في مواقف ملموسة. وسيطلق العديد من دراسات الحالة خلال عام 2012. وفضلا عن ذلك، أطلقت دراسة لعام 2012 بغية مواصلة العمل الذي أجراه السيد جويل هوديت في إطار الدراسة السابقة. ويشارك في دعمها شركة إيفيس روشيه، وشركة لويس فيتون، وشركة فيوليا للبيئة، والحكومة الفرنسية. وتشارك شركة Orée أيضا في الأفرقة العاملة على مستويات مختلفة: المستوى الدولي (اتفاقية التنوع البيولوجي، ومبادرة الإبلاغ العالمية، وغيرهما)، والمستوى الأوروبي (على سبيل المثال، المنبر الأوروبي لاستراتيجية بحوث التنوع البيولوجي (EPBRS)) والمستوى الوطني. وشاركت بهمة في الأفرقة العاملة المعنية بتأطير الاستراتيجية الوطنية الفرنسية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وستشارك في لجنة متابعة الاستراتيجية الوطنية. وثمة عدد من المطبوعات المقرر إصدارها في الفترة السابقة على الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك دليل توجيهي مقترح بشأن إطار محاسبة التنوع البيولوجي. وشاركت شركة Orée في عدد من الفعاليات خلال عامي 2011 و2012، ومنها فعالية "التصميم الاجتماعي الإيكولوجي"، وفعالية "عدة أفكار" لعام 2011 (يناير/كانون الثاني 2011)؛ والسنة الدولية للغابات، من بين فعاليات أخرى: قضايا رئيسية لأصحاب المصلحة (مارس/أذار 2011)؛ استراتيجيات التصميم الإيكولوجي وقطاع الأعمال (يونيو/حزيران 2011)؛ وقضايا الغطاء النباتي واستخدام الأراضي: من المنافسة إلى المصالحة (نوفمبر/تشرين الثاني 2011)؛ وعرض التقرير المتعلق بالدعم الضار بالتنوع البيولوجي (المجلس الفرنسي للتحليل الاستراتيجي) (ديسمبر/كانون الأول 2011).

14 - وحضر عدد هائل حلقة العمل البرازيلية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي التي عقدت في ريو دي جانيرو في يومي 30 و31 أغسطس/آب 2011 (حوالي 250 مشاركا على مدار اليومين)، وجاءت الانطباعات العامة مواتية للغاية. وقد اضطلع معهد LIFE، وهو منظمة برازيلية لا تستهدف الربح، بتنظيم حلقة العمل والمشاركة في استضافتها. وبدأ اليوم الأول بتقديم أمانة الاتفاقية والحكومة البرازيلية عروض إيضاحية، حددت المنظور العام للسياسات. وأعقب ذلك تقديم أمثلة عن أفضل الممارسات، والقضايا القانونية، وآثار الأعمال على النظم الإيكولوجية، والتحديات المتعلقة بتوسيع نطاق

ممارسات التنوع البيولوجي في قطاعات مختلفة. وخلال استراحة الغداء، استضافت حلقة العمل البروفيسور توماس لافجوي، الذي تحدث عن أهمية النظم الإيكولوجية جيدة الأداء وكيف يتعين على قطاع الأعمال المشاركة في حفظها. وشهد اليوم الثاني حلقات نقاش بشأن إشراك قطاع الأعمال والنفاذ وتبادل الفوائد والأدوات والآليات المتاحة (بما في ذلك شهادات معهد LIFE)، ومناقشة الطريق إلى مؤتمر ريو+20 والاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف. وغطت العروض الإيضاحية القضية على نحو واف، وإذا حكمنا من خلال مستوى التفاعل بين المشاركين، فيبدو أن العرض قد اجتذب اهتمام ومشاركة الجمهور. وشهدت نهاية اليوم الثاني أيضا الإطلاق الرسمي لبرنامج إصدار شهادات LIFE. واعتُبرت حلقة العمل هذه أيضا بمثابة إطلاق للعملية الرامية إلى إنشاء المبادرة البرازيلية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، التي تضم عددا من الجماعات البرزايلية، منها اتحاد الصناعات، والمجلس البرازيلي للتنمية المستدامة (CEBDS)، والصندوق البرازيلي للتنوع البيولوجي (FUNBIO)، وحركة قطاع الأعمال من أجل التنوع البيولوجي في البرازيل (MEBB)، ومؤسسة فيتولويو فارغاس (FGV) ومؤسسة تنمية المجتمع المحلي (FDC). وتمت متابعة ذلك خلال ريو+20 (يونيو/حزيران 2012) بحلقة عمل أخرى (الندوة الدولية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي)، جمعت بين عدد من الجماعات البرازيلية لإطلاق المبادرة البرازيلية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي رسميا. وتم تكميلها بحلقات عمل أخرى على هامش مؤتمر ريو+20 (التي تتناول القضايا البيئية بما في ذلك حماية التنوع البيولوجي) برعاية فرادى المنظمات المختلفة.

15 - وفي جنوب أفريقيا، عُقدت حلقتا عمل في سبتمبر/أيلول 2011، في جوهانسبرغ (6 سبتمبر/أيلول) وكيب تاون (7 سبتمبر/أيلول)، شارك في استضافتها المعهد الوطني لقطاع الأعمال. وبلغ عدد المشاركين في كل حلقة عمل حوالي 30 شخصا، حيث تميزت حلقة عمل جوهانسبرغ بحضور أقوى لوحدات الأعمال، وتميزت حلقة العمل التي عقدت في كيب تاون بحضور عدد أكبر من المنظمات غير الحكومية والاستشاريين. وسارت حلقات العمل بطريقة مماثلة، حيث قدمت الأمانة العامة والحكومة عروضا إيضاحية أولية (رؤى سياساتية)، وعقدت جلسات نقاش تتضمن دراسات الحالة والتحديات التي تواجه الشركات، وأخيرا عرض الرؤي بشأن كيفية المضي قدما. وعلى الرغم من كون حلقات النقاش أصغر حجما نسبيا، فقد دلت نوعية المشاركين ومستوى التفاعل فيها على قدر الاهتمام والإعجاب بها. واكتسبت مشاركة الحكومة والمعهد الوطني للنباتات أهمية خاصة، حيث إنهما سيشكلان، إلى جانب الشركاء الآخرين، الأساس لمبادرة لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي في جنوب أفريقيا. وواصلت جنوب أفريقيا العمل الهائل الذي بدأته بشأن هذا المشروع وأبدت عزمها على إطلاق مبادرة وطنية في اجتماعها الحادي عشر لمؤتمر الأطراف.

16 - وفي سنغافورة، نظم اجتماع مائدة مستديرة في مايو/أيار 2011 شارك فيه ممثلون عن الحكومة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية لمناقشة فكرة إطلاق مبادرة لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي في المدينة الدولة. وفضلا عن عملية دراسة النطاق الأولية هذه، أعرب الشركاء من سنغافورة عن اهتمامهم الشديد بإشراك القطاع الخاص في هذه المسألة، مع إمكانية عقد حلقة عمل وطنية خلال عام 2012 لعرض أسس مسألة الأعمال والتنوع البيولوجي للشركات الكبرى وأصحاب المصلحة الآخرين، ووضع الأساس لإطلاق مبادرة وطنية. وتم التخطيط لإجراء مزيد من العمل مع فريق اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي من أجل قطاع الأعمال بغية تيسير إعداد مبادرة سنغافورية في وقت لاحق من العام.

17 - وعقدت جمهورية كوريا حلقة عمل في ديسمبر/كانون الأول 2011 ركزت على الموضوعين المزدوجين للأعمال والتنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها. ونظمت هذه الحلقة بحيث بدأت بجلسة عامة لعرض القضايا الأساسية المحيطة بقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي (بما في ذلك، الحاجة إلى إطلاق مبادرة تنسيق وطنية والأفكار الأولية المتعلقة بها) إضافة إلى النهج الخاص بجمهورية كوريا إزاء التصديق على بروتوكول ناغويا وتنفيذه. وأعقب ذلك جلسات فرعية للنظر في الموضوعين بمزيد من التفصيل. وأشار الكوريون إلى أنهم يعتزمون مواصلة هذه المبادرة ويأملون في تصميم مبادرة كاملة لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي قبل انعقاد الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف.

18 - وأعلنت المملكة المتحدة عن عزمها تطبيق عدد من البرامج القائمة مع هذه المبادرة خلال الندوة العالمية الثانية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي (GBOB 2)، التي عُقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2011. وهذا العمل متواصل وقد تطلق مبادرة للمملكة المتحدة في وقت الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف. وسيضطلع تحالف اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي من أجل قطاع الأعمال، من بين كيانات أخرى، بدور رائد في هذه العملية.

19 - وتمكنت هولندا من تنسيق برنامجها "قادة للطبيعة" (وهي شبكة لقطاع الأعمال الهولندي تابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وتضم عشرين شركة متعددة الجنسيات ومشروعات هولندية كبرى تعمل سويا في مجال تخضير الاقتصاد ضمن سياسات أوسع نطاقا للاستدامة وقطاع الأعمال) مع المبادرات الهولندية الأخرى لإنشاء مبادرة هولندية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي. ويعقد برنامج "قادة للطبيعة" حلقات نقاش وفعاليات منتظمة للترويج للأفكار بين الشركات وإلهام مجتمع الأعمال الأوسع.

20 - وبدأت الهند أيضا في استقصاء جدوى هذا النوع من المبادرات في المرحلة السابقة على استضافتها للاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في حيدرآباد، وتم استكشاف ذلك خلال قمة ومعرض حلول الاستدامة في نيودلهي في يومي 25 و26 نوفمبر/تشرين الثاني 2011. ويتعاون الهنود حاليا (من خلال اتحاد الصناعات الهندية، من بين كيانات أخرى) مع البرنامج الهولندي (قادة للطبيعة) التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة لإنشاء مبادرة أعمال في وقت الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف.

21 - وبدأ عدد من البلدان الأخرى في اتخاذ خطوات لتيسير إنشاء مبادرات الأعمال والتنوع البيولوجي الوطنية المشار إليها في الفقرة 1 (د) من المقرر 21/10. وفي كثير من الأحيان، يتضمن ذلك مجرد الجمع بين المبادرات القائمة حتى يتسنى إشراكها في حوار وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، إضافة إلى تجميع المواد متى كان ذلك مجديا. وبعد انتهاء حلقة نقاش عقدت في يونيو/حزيران 2011 لقطاع الأعمال (بالاشتراك مع حلقة عمل بشأن الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطط عملها)، بدأت رواندا في تصميم مبادرة وطنية والتخطيط لحلقة عمل وطنية في عام 2012. وبدأت ناميبيا أيضا في اتخاذ خطوات لإعداد مبادرة أعمال وطنية. كما طفق عدد من البلدان الأوروبية، بما في ذلك البرتغال، وإسبانيا والدانمرك في العمل على هذه المسألة. ويجري النظر حاليا في عقد حلقات عمل ومبادرات أخرى في أستراليا، وأمريكا الوسطى، وجنوب شرق آسيا خلال عام 2012.

المبادرات الوطنية

22 - يمثل منبر الاتحاد الأوروبي لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي (B@B)، الذي أنشأته المفوضية الأوروبية، مرفقا فريدا من نوعه، تلتقي فيه الأعمال من أجل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، والتعلم من الأقران، والإعراب عن احتياجاتها وشواغلها إلى المفوضية الأوروبية. ويهدف المنبر إلى تعزيز الصلة بين قطاع الأعمال وحفظ التنوع البيولوجي، لا سيما في القطاعات الستة ذات الأولوية التالية: الزراعة، وتوريد الأغذية، والحراجة، والصناعات الاستخراجية غير المولدة للطاقة، والقطاع المالي، وقطاع السياحة. وتمثل هذه المبادرة أول مبادرة بهذا الحجم على مستوى العالم. وينخرط المشاركون في المنبر في الأنشطة التالية: إصدر مطبوعات عن أفضل الممارسات؛ وعقد حلقات عمل عن استراتيجية التنوع البيولوجي في الاتحاد الأوروبي لعام 2020 وتنفيذها؛ وعقد حلقات عمل للمقارنة المعيارية؛ وتنظيم اجتماعات مائدة مستديرة حول القضايا المهمة؛ وإعداد خطط منح الجوائز. وبالاشتراك مع الحملة الأوروبية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي والشركاء الآخرين، تقرر عقد اجتماع مائدة مستديرة لمبادرات الاتحاد الأوروبي لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي في شتوتغارت، ألمانيا يومي 16 و17 أبريل/نيسان 2012. وضمت هذه الاجتماعات عددا من البرامج الوطنية وشبه الوطنية من أجل بدء مناقشات تركز على التعاون بين الهيئات المختلفة. ومن المزمع إجراء مناقشات متابعة بعد الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف.

23 - ولضمان أن تصبح البلدان والأعمال التجارية الآسيوية أطرافا فاعلة رئيسية في جهود المناصرة للإدارة المستدامة لموارد التنوع البيولوجي، اضطلعت مؤسسة سريندهورن للمتنزهات البيئية الدولية تحت رعاية سمو الأميرة ماها شاكري سريندهورن، بالتعاون مع الحكومة التايوانية الملكية، ومركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتنوع البيولوجي، بتنظيم وإدارة المنتدى الإقليمي الآسيوي للتنوع البيولوجي، الذي عمل على تعزيز الوعي العام بشأن الصلات بين التنوع البيولوجي وقطاع الأعمال. وكان من بين الأطراف المتعاونة أيضا معهد الدراسات العليا التابع لجامعة الأمم المتحدة من خلال مراكز الخبرة الإقليمية (RCEs) المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وحضر المنتدى، الذي عقد في تشا-آم، بمقاطعة فيتشابوري، تايلاند، خلال يومي 3 و4 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، أكثر من 200 ممثل عن قطاع الأعمال والمدارس والمجتمعات المحلية. وعرض المنتدى لأفضل ممارسات إدارة التنوع البيولوجي وأشرك المجتمعات المحلية في جنوب شرق وجنوب آسيا وعمد إلى استكشاف عدة موضوعات، منها ما يلي: توسيع نطاق الشراكة مع قطاع الأعمال في آسيا؛ وتطوير علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبين الدولة؛ وتوفير حوافز الاستثمار في مجال حفظ التنوع البيولوجي؛ وتشجيع أنشطة الأعمال المستدامة والمراعية للتنوع البيولوجي؛ وتشجيع مبادرات قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي للعديد من دوائر الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وتمثل أحد المنتجات الرئيسية المتوقعة من هذا المنتدى في إصدار مطبوع يجمع أفضل الممارسات في مجال شراكات قطاع الأعمال والمجتمع المحلي بشأن حفظ التنوع البيولوجي في المنطقة الآسيوية.

24 - وتمثلت النتيجة الأساسية للمنتدى في إعلان تشا-آم بشأن التنوع البيولوجي (ملحق أدناه)، الذي أشار إلى التزام المشاركين بما يلي، في جملة أمور أخرى:

- الإسهام في حفظ التراث الطبيعي للأرض من خلال تعميم حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة له؛
- وإنتاج السلع والخدمات بطريقة من شأنها الإسهام في حماية التنوع البيولوجي وحفظه؛

- وتشجيع إجراء استثمارات سليمة من شأنها أن تمهد الطريق لاستحداث تكنولوجيات ومنتجات وخدمات سليمة بيئيا؛

- ودعم الجهود العالمية والإقليمية والوطنية لوقف فقدان التنوع البيولوجي؛

- وتقاسم منافع الاستخدام الاقتصادي للموارد الطبيعية على أساس عادل مع الأطراف التي توفر نفاذ مفتوحا وتعاونيا إليها؛

- وضمان جدوى الزاعة ومصايد الأسماك على المدى الطويل لإنتاج الغذاء وتوليد الدخل؛

- وتشجيع اتخاذ إجراءات لحفظ التنوع البيولوجي على جميع مستويات الحكومة، والمجتمعات المحلية، والأعمال التجارية والجامعات من خلال التثقيف؛

- والمشاركة في التثقيف التحويلي بحفظ التنوع البيولوجي لأغراض التنمية المستدامة الذي من شأنه تغيير سلوك جميع أصحاب المصلحة؛

- وتلبية الاحتياجات الأساسية للأجيال الحالية والقادمة مع الحفاظ في الوقت ذاته على التوازن بين الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

الاجتماع الأول للشراكة العالمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي

25 - نظمت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، إضافة إلى لجنة كايدانرن لحفظ الطبيعة، ووزارة البيئة اليابانية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، الاجتماع الأول للشراكة العالمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، الذي عُقد في طوكيو يومي 15 و16 ديسمبر/كانون الأول 2011. وتمثل الغرض من الاجتماع في المساعدة على تنفيذ المقررات المتفق عليها خلال الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء مبادرات وطنية وإقليمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، وتشجيع تصميم وتطبيق أدوات وآليات من شأنها تيسير إشراك قطاع الأعمال، ونشر الأدوات والأمثلة لأفضل الممارسات بغية تشجيع مشاركة قطاع الأعمال. وشهد اجتماع طوكيو كذلك الإطلاق الرسمي للمنبر العالمي لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي الإلكتروني الكامل. وتمثلت الأهداف الرئيسية للاجتماع في استحداث مبادرات وطنية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي التي تأتي ضمن الشراكة العالمية، ومناقشة التحديات القائمة في ولايتها والتي تواجه تعزيز الشراكة، من أجل مناقشة تنفيذ المقررات المتعلقة بقطاع الأعمال المتخذة خلال الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف والتحديات التي لا تزال تواجه قطاع الأعمال في تعميم التنوع البيولوجي في الأنشطة اليومية، واستكشاف التوصيات الأولية لمقررات الأعمال للاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف.

26 - وقُسّم الاجتماع إلى سبع جلسات نقاش، كل منها يركز على عناصر محددة للشراكة العالمية أو المرحلة السابقة على الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف.

(أ) ***مناقشة المبادرات القائمة لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي:*** قُدمت عروض إيضاحية خلال هذه الجلسة من كل من البرازيل وكندا وفرنسا وألمانيا والهند واليابان وهولندا وجمهورية كوريا ورواندا وجنوب أفريقيا. وركزت العروض الإيضاحية المتعلقة بالمبادرات القائمة (في كل من كندا وفرنسا وألمانيا واليابان) على ما حققته من إنجازات منذ الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف. وركز المتحدثون الآخرون على عملية التخطيط الحالية والأفكار المتعلقة بتيسير المبادرات الوطنية من خلال دمج البرامج الجارية؛

(ب) ***دور المبادرات الوطنية في التصدي للتحديات القائمة على مستوى السياسات:*** في جلسة النقاش هذه، أجاب الأطراف الذين شاركوا في جلسة النقاش السابقة على الأسئلة وتناولوا ما اعتبروه تحديات رئيسية تواجههم. وبرغم إثارة عدد من القضايا في هذا المنتدى، تمثلت أكبر التحديات في تثقيف الشركات بالتنوع البيولوجي وتلاؤمها داخل السياق الأكبر، وقضايا الإدارة (العمل مع مختلفة أصحاب المصلحة) والتمويل؛

(ج) ***الآراء والرؤى المتعلقة بالصناعة:*** ضمت جلسة النقاش هذه أربع شركات (ميتسوي، وتايسا، وبردجستون، وبتروبراس) قامت كل منها بطرح وجهة نظرها بشأن تحديات إدارة التنوع البيولوجي، كما ضمت ممثلا عن الحكومة للرد على هذه القضايا. وبوجه عام، ساد شعور بأن الشركات يمكن أن تستفيد من حماية التنوع البيولوجي، غير أنه يتعين على الحكومة الاضطلاع بدورها بما في ذلك وضع سياسات لقطاع الأعمال وسياسات مراعية للبيئة؛

(د) ***الرؤى المتعلقة بالمبادرات المواضيعية والأدوات/الآليات اللازمة لدمج التنوع البيولوجي في قطاع الأعمال:*** تضمنت هذه الجلسة عرضا إيضاحيا بشأن عمل المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (بالاشتراك مع أمانة الاتفاقية) فيما يتعلق بتحليل للفجوات القائمة في المعايير. واستعرض العرض الإيضاحي النتائج التي تم التوصل إليها (يرد نقاشها أدناه) وأشار إلى الخطوات اللاحقة؛

(ه) ***استعراض الإجراءات المتخذة منذ الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف والتوصيات الأولية للنظر فيها خلال الاجتماع الحادي عشر:*** تضمنت هذه الجلسة عروضا إيضاحية من لجنة كايدانرن، ووزارة البيئة اليابانية، والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة، وأمانة الاتفاقية. وركز أول متحدثين بصورة أساسية على التقدم المحرز منذ الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف، وتناول المتحدثين التاليين الاجتماع الحادي عشر. وأثير عدد من الأسئلة بشأن اللغة المقترحة للمقررات، وهو ما تم تناوله في صيغ لاحقة؛

(و) ***مناقشة المبادرات المستقبلية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي والمضي قدما بالشراكة:*** ضمت هذه الجلسة عروضا إقليمية من رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة–الهند، والمفوضية الأوروبية، والمجلس العالمي للمحيطات، والأمانة (بشأن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي). وتمثل الغرض الرئيسي من هذه الجلسة في تقديم بعض هذه الموضوعات الإقليمية والشاملة والتصدي لبعض المشاريع والتحديات التي تواجهها خلال عام 2012 وما بعده. وفضلا عن ذلك، عملت الجلسة على الجمع بين هذه البرامج الأكبر مع المبادرات الوطنية بحيث يمكن تحقيق التآزر بين هذه الجهود إلى أبعد حد ممكن؛

(ز) ***مناقشة الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف والفعاليات الأخرى:*** ضمت جلسة النقاش الأخيرة متحدثين من أمانة الاتفاقية والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة (WBCSD)، وسعت إلى التعرف على بعض الأفكار المقرر إثارتها وبعض الفعاليات المقرر عقدها لكل من الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف ومؤتمر ريو+20.

27 - وحضر الاجتماع لفيف كبير من المشاركين، حيث حضر 250 مشاركا من اليابان ومن خارجها. وجاء معظم المشاركين من القطاع الخاص، وإن حضر أيضا الكثير من ممثلي المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية من اليابان والبلدان الأخرى، وممثلو حوالي عشرة حكومات. واتسمت النقاشات بالنشاط إلى حد ما وأبدي الكثير من الآراء بشأن المناقشات الأولية فيما يتعلق بالاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف. وبوجه عام، أيد المشاركون بشدة المقرر المتعلق بالأعمال الصادر عن الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف ورأوا أن هذه الخطوة يمكن أن تمثل خطوة مهمة لضمان اكتساب قطاع الأعمال للفهم الصحيح والقدرات المناسبة لتعميم أهداف الاتفاقية وأهداف آيشي للتنوع البيولوجي.

ثالثا- مجموعة معلومات عن الأدوات الحالية التي يمكنها تيسير مشاركة الأعمال التجارية، وتحليل فعالية هذه الأدوات، وإتاحة هذه المجموعة والتحليل

28 - يمثل تصميم الأدوات والآليات عنصرا ضروريا في مساعدة الشركات على تقييم احتياجاتها، واتخاذ الإجراءات الضرورية، وقياس النتائج بعد ذلك. وتأتي هذه الأدوات والآليات في أشكال متنوعة، من نظم المعايير وإصدار الشهادات إلى قواعد البيانات الإلكترونية وبرامج تعويض الآثار البيئية، من بين تدابير حافزة أخرى. وقد تكون هذه النظم إما تنظيمية أو طوعية. وكخطوة أولية، أعدت الأمانة قائمة موسعة من الأدوات والآليات المختلفة (بما في ذلك الوثائق التوجيهية) وأتاحت هذه القائمة (بالروابط المباشرة) من خلال موقع المنبر العالمي لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي المصمم حديثا. ويجري تحديث هذه القائمة باستمرار لكي تعكس ما يجرى من تطورات وتحسينات. وفضلا عن ذلك، تجرى إتاحة مجموعة واسعة من أفضل الممارسات ودراسات الحالة لقطاع الشركات من خلال الموقع الإلكتروني والنشرات الإخبارية. وأبدت الشركات ومبادرات قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي الوطنية سخاء بالغا في تقاسم دراسات الحالة بشأن الموقع الإلكتروني للمنبر العالمي.

التحليل المبدئي للمعايير

29 - استجابة للفقرتين 3 (ب) و3 (د) بالمقرر 21/10، اشتركت الأمانة مع مركز رصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء الآخرين في مسعى لتقييم المعايير المختلفة من أجل التأكد من أماكن وجود الفجوات وأوجه عدم الاتساق. وأوضحت النتائج الأولية لاستعراض المعايير أنه على الرغم من وجود الكثير من العناصر المشتركة في معظم المعايير، مثل حماية الموائل والأنواع والاعتراف بالمناطق المحمية، كانت ثمة اختلافات كبيرة في مستوى ونوعية التوجيهات المقدمة في التصدي لهذه القضايا. وظهرت كذلك أوجه تفاوت في استخدام اللغة والتعاريف، إلى جانب الفجوات الكبيرة في معايير التنوع البيولوجي، وهو ما يجعل مقارنة المعايير والاستفادة من الأدوات التحليلية أمرا محفوفا بالمشكلات. وتضمنت التوصيات المبدئية الناتجة عن هذه الدراسة ما يلي:

(أ) اعتماد تعاريف معترف بها دوليا؛

(ب) تجنب نقل التهديدات؛

(ج) إدراج الموائل المعدلة؛

(د) توفير توجيهات بشأن التشغيل داخل المناطق المحمية؛

(ه) إدراج إشارة خاصة إلى المناطق المحمية المعترف بها دوليا؛

(و) الاعتراف بالمناطق المحمية التابعة للسكان الأصليين والمجتمع المحلي؛

(ز) حماية المناطق المحمية ذات الأولوية؛

(ح) اعتماد تراتبية لتخفيف الأثر ونُهُج "انعدام الخسارة الصافية".

30 - وقد جرى تكميل هذا البحث بعقد اجتماع للفريق العامل في كمبريدج، بالمملكة المتحدة، في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، حيث طُلب إلى الخبراء إبداء تعليقاتهم على النتائج والمنهجيات والتوصيات الأولية. وطُرح عدد من الاقتراحات، كثير منها يدور حول فكرة وضع "مسرد" للتعاريف المعترف بها دوليا، وتتطرق أيضا لقضايا مثل الإحالات إلى تخطيط المناظر الطبيعية/البحرية، والمواءمة مع خطط الإدارة الوطنية و/أو الإقليمية، والإحالات إلى المناطق المحمية دوليا، والاعتراف بالمناطق المحمية التابعة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. ودارت كذلك مناقشة ثرية بشأن فكرة تصميم مجموعة من القواعد الدنيا و/أو المثلى/المأمولة لتقييم المعايير. فمن جانب، اعتبرت القواعد الدنيا أكثر عملية وأقل إقصاءً للأعمال التجارية الصغيرة التي تعاني من نقص الموارد التي يمكن استخدامها لإدارة آثارها البيئية. وقد يساعد تحسين المعايير الأساسية في سد الفجوة بين "أفضل" و"أسوأ" ممارسات الأعمال ومعايير كل منها. وعلى الجانب الآخر، قد تؤدي القواعد الدنيا التي تتسم بقدر أقل من الشمول مقارنة بالعديد من المعايير القائمة إلى إبطاء التقدم المحرز صوب تحسين الممارسات البيئية. ولوحظ كذلك أن السياقات المختلفة التي تعمل فيها جميع المعايير قد تجعل أي مجموعة عامة من القواعد الدنيا محفوفة بالمشاكل، وأُعرب كذلك عن المخاوف من أن تعتبر المعايير القائمة غير قادرة على تلبية الحد الأدنى برغم وجود معايير شديدة التحديد والثبات للتعامل مع التهديدات القائمة الخاصة بكل قطاع على حدة. ولذلك، طُرح اقتراح بأن إعداد مجموعة من القواعد المثلى، أو حتى مبادئ توجيهية بشأن أفضل الممارسات، قد يدعم على نحو أفضل التوجه نحو تحسين الأداء وزيادة التواؤم مع اتفاقيات وأهداف التنوع البيولوجي على المستوى العالمي.

رابعا- تشجيع تصميم وتطبيق الأدوات والآليات التي من شأنها تيسير إشراك قطاع الأعمال

31 - تزايدت أعداد الأدوات والآليات الجاري تصميمها لصالح وبواسطة الشركات تزايدا هائلا. وصدر العديد من المطبوعات عن رابطات ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية وهيئات حكومية مختلفة وفرت أدوات ومعايير وتوجيهات للشركات في هذا المجال في مجموعة واسعة من القطاعات. ويأتي أحد الأمثلة البارزة في معيار الأداء 6 (PS 6) التابع لمؤسسة التمويل الدولية، والذي أصدر أساسا في أبريل/نيسان 2006 بشأن حفظ التنوع البيولوجي وإدارة الموارد الطبيعية المستدامة. وتطبق مؤسسة التمويل الدولية "معايير الأداء" من أجل إدارة المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية وتحسين الفرص الإنمائية في تمويلها الموجه للقطاع الخاص في بلدانها الأعضاء المؤهلة للحصول على التمويل.

ويمكن أيضا أن تطبق المؤسسات المالية الأخرى معايير الأداء، باختيار تطبيقها على المشاريع الجارية في الأسواق الناشئة. وجرى تحديث معيار الأداء 6 مؤخرا.[2] كما أصدر المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، بالتعاون مع شركاء مثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، عددا من المطبوعات المهمة حول إدارة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. ويمكن الاطلاع على الكثير من هذه الوثائق من خلال الموقع الإلكتروني للمنبر العالمي لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي (http://www.cbd.int/en/business/tools-and-mechanisms).

32 - وصممت الشركات أيضا مجموعة من الأدوات التحليلية الابتكارية المتميزة، التي راعت الجوانب المختلفة لآثارها على البيئة. ويأتي أحد الأمثلة الجديرة بالذكر في العمل الذي أجرته شركة بوما، حيث قسمت تحليلها حسب آثار الأجزاء المختلفة لسلسلة التوريد الخاصة بها. وأشار ذلك إلى وجود آثار بالغة في جزء متقدم في بداية سلسلة التوريد حيث تزرع المنتجات الخام أو تستخرج من البيئة الطبيعية. ويكتسب هذا النوع من التحليل أهمية خاصة بالنسبة للكثير من أنواع الأعمال التجارية التي قد لا ترى آثارها المباشرة على التنوع البيولوجي (أو النفع المتحقق لها من خلال خدمات النظم الإيكولوجية) ولكنها تكتسب قدرا أكبر من الفهم على أساس سلاسل التوريد الخاصة بها أو على أساس وضعها كجهة توريد للشركات/المنظمات الأخرى. واتخذت شركات أخرى نُهُجا مختلفة، مثل استخدام بعض الأنواع كمؤشرات لقياس الآثار أو محاولة وضع قيمة على خدمات النظم الإيكولوجية التي يستخدمونها. ويرد العديد من دراسات الحالة هذه على الموقع الإلكتروني للمنبر العالمي، ومن المزمع إجراء دراسات حالة وتحليلات أكثر استفاضة خلال عام 2012.

خامسا- تشجيع رصد آثار هذه الأدوات والآليات

33 - أجرت الأمانة مسحا للقطاع الخاص بشأن استخدام الأدوات والآليات، كما أجرت استعراضا للدراسات السابقة المتعلقة بالمعايير القائمة لتحديد أوجه التماثل والفجوات. وتشير النتائج الأولية للمسح إلى أن المشاريع الكبرى تبدو أكثر وعيا واهتماما بقضايا التنوع البيولوجي بوجه عام مقارنة بالشركات الأصغر. ويعني ذلك أنه سيتعين على الأمانة وشركائها إجراء أنشطة توعية محددة موجهة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتبين أيضا أن الأدوات والآليات الموجهة إلى الشركات العاملة في قطاعات الحراجة والتعدين والاستخراج والتشييد والطاقة هي الأكثر شيوعا، في حين تبدو الأدوات والآليات المستخدمة في القطاع المالي وقطاعات السفر والسياحة والتجزئة أقل شيوعا. وعلى الرغم من أن معظم الأدوات والآليات المستعرضة جاء ترتيبها فوق المتوسط، فقد حصلت المعايير على أعلى درجة في التصنيف العام ومن ثم ظهر أنها الأكثر فعالية في مساعدة الشركات على تحقيق أهدافها.

سادسا- نشر الأدوات اللازمة لتشجيع مشاركة قطاع الأعمال والأمثلة الخاصة بأفضل الممارسات

الموقع الإلكتروني للمنبر العالمي لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي

34 - بفضل الدعم السخي المقدم من الحكومة الهولندية، صممت الأمانة المنبر العالمي لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي. ويضم هذا الموقع، الذي يحل محل موقع الأعمال القديم التابع للاتفاقية، قائمة واسعة من الأدوات والآليات المختلفة (بما في ذلك الوثائق التوجيهية) إلى جانب دراسات الحالة التي يمكن البحث فيها من خلال مجموعة من المعايير،

[2] انظر http://www1.ifc.org/wps/wcm/connect/bff0a28049a790d6b835faa8c6a8312a/PS6_English_2012.pdf?MOD=AJPERES.

تشمل البلد والقطاع ونوع الوثيقة (مثلا أداة، معيار، توجيهات، وما إلى ذلك). ويشمل الموقع الإلكتروني أيضا أرشيفا للرسائل الإخبارية المتعلقة بالأعمال التجارية والصادرة عن الاتفاقية وجدولا زمنيا بالفعاليات المتعلقة بقطاع الأعمال. وقد تم تشغيل المرحلة الأول من الموقع في يونيو/حزيران 2011. وجاءت الاستجابة المبدأية من جانب الشركات وأصحاب المصلحة الآخرين تجاه الموقع مشجعة للغاية. وتلقت الأمانة العديد من الطلبات لنشر أدوات وآليات إضافية، مما يدل على الوعي بقيمة الانضمام إلى قوائم الخاصة بالموقع. واستُقبل الموقع الجديد استقبالا إيجابيا للغاية. وبلغت نسبة زوار الموقع الجديد في الستة أشهر الأولى من التشغيل ما يزيد على 120% مقارنة بالموقع القديم. ويظهر تحليل الأرقام أيضا زيادة أعداد الأشخاص الذين يستكشفون الموقع الجديد ويظهر كذلك أعدادا هائلة لزوار الصفحات التي تحتوي على دراسات حالة وأدوات وآليات.

35 - وأُطلقت المرحلة 2، المزودة بخصائص محسّنة مختلفة، خلال اجتماع الشراكة العالمية في طوكيو في ديسمبر/كانون الأول 2011. وتشمل هذه الخصائص أدوات بحث أكثر سهولة في استعمالها وبوابة إلكترونية تفاعلية مزمعة ستعرض عليها الحلقات الدراسية على الويب وتسمح للشركات باستشارة العديد من الخبراء القطاعيين والخبراء في مجال التنوع البيولوجي. وفضلا عن ذلك، سيعمل الموقع على توفير معلومات عن مختلف المبادرات الوطنية والإقليمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي وستكون بمثابة منبر مهم لدعم الشراكة العالمية. ويمكن زيارة الموقع عبر الرابط التالي: http://www.cbd.int/business/en/.

النشرة الإخبارية

36 - صدرت في عام 2011 طبعتين من النشرة الإخبارية *"قطاع الأعمال في 2020"*. وركزت الطبعة الأولى على نتائج الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف والأنشطة في المستقبل. وركزت الطبعة الثانية تركيزا خاصا على الغابات والجهود الرامية إلى حفظ النظم الإيكولوجية للغابات. وفي عام 2012، ركزت الطبعة الأولى على المعايير، وحتى تاريخ هذه الوثيقة، يظل العدد التالي (الذي ينظر في قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي في الهند) في المرحلة السابقة على الإصدار. وجاري النظر حاليا في إصدار طبعة أخرى بعد اجتماع مؤتمر الأطراف مباشرة. ولا تزال النشرات الإخبارية ترد في صيغة مبسطة، ويربط مضمونها، بالقدر الممكن، بالموقع الإلكتروني للمنبر العالمي في القسم الخاص بدراسات الحالة. ويمكن الاطلاع على أرشيفات النشرات الإخبارية على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.cbd.int/business/resources-interactive/essbusin/en/newsletters/.

سابعا- تشجيع الأعمال التجارية على الإبلاغ بالأنشطة المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي تجريها

37 - أجرى الكثير من الشركات الكبرى والمنظمات الأخرى، في العديد من القطاعات المختلفة، أنشطة تهدف إلى تبادل دراسات الحالة وتشجيع تكييف أفضل الممارسات. وتحدث الكثيرون خلال الفعاليات وحلقات العمل التي عقدت قبل وأثناء وبعد الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف. وجمعت الأمانة من خلال الموقع الإلكتروني للمنبر العالمي مجموعة شاملة نسبيا من دراسات الحالة وأتاحتها لجميع أصحاب المصلحة المعنيين. وفي المرحلة السابقة للاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، طُرحت خطط لإعداد دراسات حالة أكثر تفصيلا من شأنها تعقب عمليات صنع القرار والأسس المنطقية التي أدت بالشركات إلى اتخاذ ما اتخذته من إجراءات. وسيهدف هذا العمل إلى زيادة تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على

اتخاذ الإجراءات الملائمة في هذا المجال المهم. ويُنظر إلى استهداف سلاسل التوريد الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات الكبرى كطريقة فعالة لتوصيل الرسائل إلى طائفة واسعة من الشركات في قطاعات معينة. وسيكون هذا الأمر بالغ الأهمية في ضوء الحاجة إلى استهداف المشاريع الصغيرة والمتوسطة على وجه التحديد لمساعدتها على فهم أهمية التنوع البيولوجي في عملياتها. وفي حين لا تزال هذه الأعمال تمثل الاستثناء، من حيث أنشطتها المراعية للبيئة، يُعتقد أنه بتسليط الضوء على أنشطة هذه الأعمال وربحيتها المستمرة (والمحسنة غالبا)، يمكن أن تكون أعمالها وممارسات الإبلاغ فيها بمثابة نموذج معياري يتبعه الآخرون.

38 - وفضلا عن ذلك، فاستنادا إلى المُثل المودعة في ميثاق جاكرتا بشأن الأعمال والتنوع البيولوجي (النقطة 14)، التي دعت شركات الأعمال إلى اعتماد الميثاق، تطلب الأمانة إلى شركات الأعمال الالتزام باحترام وتعميم أهداف الاتفاقية وإظهار سعيها المستمر إلى تحسين أدائها من حيث إدارة الاستدامة وحماية التنوع البيولوجي.

39 - وشهد الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف اعتماد الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف آيشي للتنوع البيولوجي البالغة 20 هدفا، وكثير منها يتناول مسائل ذات أهمية محددة لقطاع الأعمال. فعلى سبيل المثال، يتناول الهدف 3 إلغاء الدعم الضار بحفظ التنوع البيولوجي، والاستعاضة عنه بسياسات تعمل على تعزيز الأنشطة المستدامة إيكولوجيا. ويتناول الهدفان 6 و7 أهمية الممارسات المستدامة في الإدارة والحصاد في قطاعات الحراجة والزراعة والمصايد السمكية. وتعمل الأمانة والكثير من المنظمات الشريكة على ضمان مراعاة قطاع الأعمال لأهداف إيشي للتنوع البيولوجي والخطة الاستراتيجية عند اتخاذ إجراءات تهدف إلى صون التنوع البيولوجي.

40 - ومنذ الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، عُقد العديد من المؤتمرات التي تتناول قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي (سواء بشكل كلي أو جزئي) والتي شارك فيها القطاع الخاص بصورة مؤثرة. وعُقدت هذه الاجتماعات في جميع أنحاء العالم وجمعت بين القطاع الخاص والدوائر الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية وممثلي الحكومات.

41 - وتعاون برنامج الأعمال التابع للاتفاقية أيضا مع اتفاقيات ريو الأخرى تحت رعاية مشروع ريو (Rio Pavilion) للمساعدة في تشجيع التعاون بين الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، ووضع التنوع البيولوجي في سياق أوسع للتنوع البيولوجي بوجه عام. وعُقد يوم للأعمال في دربان، جنوب أفريقيا، في 7 ديسمبر/كانون الأول 2011، خلال الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC COP 17). وانقسم هذا اليوم إلى جلسة صباحية ضمت متحدثين من وزارة الشؤون البيئية في جنوب أفريقيا، والمبادرة الوطنية للأعمال التجارية والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة؛ وجلسة نقاش حول تعميم الاستدامة البيئية في قطاع الأعمال ضمت الصندوق العالمي للطبيعة والمعهد الوطني للتنوع البيولوجي في جنوب أفريقيا وجامعة بريتوريا وشركة التعدين أنغلوغولد أشانتي؛ ونظم كل من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وحكومة جنوب أفريقيا، والبنك الدولي، والآلية العالمية سلسلة من الفعاليات الأخرى. وسيواصل برنامج الأعمال عقد هذه الفعاليات التعاونية في مؤتمرات عديدة للأطراف، وتم التخطيط لعقد مجموعة من الأنشطة لمؤتمر ريو+20 المقرر عقده في يونيو/حزيران 2012.

ثامنا- مسائل أخرى متعلقة بالأعمال

التجارة البيولوجية

42 - منذ الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، قامت مبادرة التجارة البيولوجية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتوحيد منبرها الخاص بالتنوع البيولوجي للأزياء ومستحضرات التجميل (FCBP)، الذي يجمع حاليا بين عدد من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وأكثر من 60 شركة متعددة الجنسيات و150 مشروعا صغيرا ومتوسطا قائما على التنوع البيولوجي من الصناعتين. وطالما تعاون الأونكتاد مع شركائه في المنبر في إصدار وثيقتين قطاعيتين لصناعة مستحضرات التجميل والأزياء التي ستعمل على تجميع المعرفة الملائمة ودراسات الحالة وأفضل الممارسات في التصدي لأهمية وأثر حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في هاتين الصناعتين.

43 - وينبغي أن تدعم البلدان النامية بناء القدرات المؤسسية والتقنية من أجل تلبية المتطلبات التقنية المعقدة واستخدام معايير الاستدامة الطوعية استخداما فعالا باعتبارها أداة تسويقية، بما في ذلك المؤشرات الجغرافية، وحقوق الملكية الفكرية، والنفاذ، وآليات تقاسم المنافع. وتحتاج أيضا إلى الدعم لزيادة فعالية المشاركة في المفاوضات التجارية الدولية التي تؤثر على التجارة البيولوجية، مثل تلك المتعلقة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية (SPS) والحواجز التقنية التي تقف حائلا أمام التجارة (TBT). وتتخذ فرقة العمل المعنية ببناء القدرات في التجارة والبيئة والتنمية نهجا ثنائيا إزاء التصدي للتحديات الوطنية والدولية في تعزيز التجارة البيولوجية. وتضطلع الفرقة بدور الريادة في تنفيذ الأنشطة الدولية، في حين تضطلع مشروعات الوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ) بدور الريادة في تنفيذ الأنشطة الوطنية في البلدان التجريبية الثلاثة: ناميبيا، ونيبال، وبيرو. ويتم ذلك بالتعاون الوثيق مع أفرقة العمل الوطنية لأصحاب المصلحة المتعددين المعنية بالبيئة والتجارة (مأخوذ من الموقع الإلكتروني http://www.unep-unctad.org/cbtf/biotrade.asp).

التحديات الجارية التي تواجه قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي

44 - على الرغم من التقدم الهائل المحرز حتى تاريخه في إشراك قطاع الأعمال في مسألة حماية التنوع البيولوجي، لا يزال هناك عدد من التحديات الكبرى التي سيلزم التصدي لها لتحقيق أهداف مقررات مؤتمر الأطراف. ويتمثل التحدي الأول في زيادة الوعي. فقد أجري عدد من الدراسات المسحية (مثل استبيان كايدانرن الذي نوقش أعلاه ودراسات مماثلة أخرى أجريت في شتى أنحاء العالم) التي سعت إلى تقييم الوعي بقطاع الأعمال وفهم التنوع البيولوجي.

45 - وفي حين يشير الكثير من الأعمال إلى سماعهم عن التنوع البيولوجي، وتحديدا في الأسواق الناشئة مثل البرازيل وجنوب أفريقيا، غالبا ما تظل ثمة فجوة في فهم ما ينطوي عليه التنوع البيولوجي بصورة دقيقة (أي باستخدام تعريف الاتفاقية). وغالبا ما يقتصر فهم التنوع البيولوجي على حماية الأنواع وهو ما يمكن أن يسفر عن صعوبات إذ قد لا يتسنى للشركات فهم كيفية الاستفادة (اقتصاديا) من الانخراط في أنشطة الحماية أو كيف سيؤثر تدهور التنوع البيولوجي عليها. وفضلا عن ذلك، قد يصعب على قطاع الأعمال وضع فكرة التنوع البيولوجي في السياق الأكبر للاستدامة، لا سيما مع تزايد أهمية بعض القضايا (مثل تغير المناخ على النطاق العالمي، والتلوث على نطاق محلي أكثر) بالنسبة لقطاع الشركات مقارنة بالفكرة المجردة نسبيا المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي. ويوضح ذلك استمرار أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة والحاجة إلى الاستمرار في تأكيد أهمية قطاع الأعمال بالنسبة للتنوع البيولوجي.

46 - وتتمثل إحدى القضايا الأخرى التي يمكن أن تشكل قيدا على العمل في الطبيعة المعقدة للمشكلة والصعوبة القائمة في قياس التنوع البيولوجي وفقدانه و/أو تقييمه بصورة دقيقة. فعلى خلاف تغير المناخ، الذي يمكن تبسيطة نسبيا إلى مكافئات أطنان مترية من الكربون بالنسبة بالانبعاثات، فمن الصعب للغاية إيجاد وسيلة قياسية واحدة لتحليل التنوع البيولوجي. وأبديت مقاومة لعمليتي التقييم والتنقيد على مستويات مختلفة لأسباب متباينة، بما في ذلك عدم اليقين العلمي، وعدم دقة أوزان القيمة التي تحددها الأسواق المحتملة، والطبيعة غير المثيلة لأصول التنوع البيولوجي، والشواغل الأدبية والأخلاقية بشأن تقييم الطبيعة. وأجرى تقرير اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي بداية بالغة الأهمية في هذا المجال بالنظر إلى تقدير قيم خدمات التنوع البيولوجي، غير أن ذلك الأمر ينطوي على أوجه قصور معينة. ويهتم القطاع الخاص أيضا بالمشاركة في الحوارات المتعلقة بتقييم التنوع البيولوجي والآليات التي قد تظهر من هذه العملية.

47 - وفي نوفمبر 2011، عقدت مناقشة ضمت المنظمات الحكومية الدولية (بما في ذلك أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي)، والمنظمات غير الحكومية، والدوائر الأكاديمية، والقطاع الخاص في ونظرت هذه المناقشة بشكل عام في المسائل المتعلقة بالتقييم وإمكانيات الأسواق وساعدت على إبراز بعض المسائل من منظور القطاع الخاص. وتضمنت بعض النقاط التي أثيرت فكرة أن عدم القيام بأي شئ هو على الأرجح أسوأ من القيام بشئ ما، غير أنه من المهم أخذ الرؤى المجتمعية في الاعتبار بدلا من التركيز على اهتمامات الأعمال؛ فثمة حاجة إلى إيجاد سبيل للتوفيق بين القيم الداخلية والخارجية؛ ويتعين أن تتبع الاعتبارات الاقتصادية من أدلة علمية. ومن الممكن أن يساعد إجراء مزيد من المناقشات، في سياق نقاش أوسع بشأن هذه المسألة، في تحديد الخطوات التالية اللازمة وما هي أفضل الطرق لتحقيق ذلك.

48 - ومن المهم إدراك أنه حتى عندما تكون الشركات راغبة في اتخاذ إجراءات معينة، قد يكون هناك العديد من التحديات السياساتية والاقتصاية التي تضفي على هذا الأمر صعوبة. ولا شك في أنه في ظل المناخ الاقتصادي الحالي، يتملك الخوف الكثير من الشركات مما يدفعها إلى العمل بأسلوب يضمن لها البقاء. ويصح أيضا أن ممارسات التنوع البيولوجي والممارسات غير الضارة إيكولوجيا، بغض النظر عما إذا كانت قد تؤدي إلى زيادة الربحية في الأجل المتوسط إلى الطويل، من شأنه برغم ذلك أن يسفر عن بعض التكاليف المباشرة. وتتطلع شركات الأعمال إلى الاطمئنان على أنها لن تخسر ميزتها التنافسية من خلال تكبد هذه التكاليف، وأن السياسات الحكومية ستعمل على إنشاء مجال للمنافسة المتساوية بينها. وينبغي أيضا أن تفهم الشركات التجارية أنه فيما يتعلق بإدارة المخاطر، فإن المخاطر المترتبة على أي تكاليف قصيرة الأجل لضمان الاستدامة توازن بالمخاطر المصاحبة لعدم القيام بأي شئ وفقدان الحصة السوقية وتكبد تكاليف أكبر عند الاضطرار إلى التوافق مع التشريع واللحاق بالمنافسين بعيدي النظر. وفضلا عن ذلك، فمن شأن تشجيع الحكومات على اعتماد سياسات توريد "غير ضارة إيكولوجيا" أن يساعد في دفع الطلب السوقي لهذه الأنواع من المنتجات، ومن ثم توفير حافز قوي للشركات للعمل. ومن شأن ذلك أن يعزز الإجراءات التي بدأت في اتخاذها بعض الشركات الأكبر (والمستهلكين) التي تفرض طلبات أشد على الموردين حيث القضايا البيئية.

49 - وتتمثل إحدى المسائل الأخرى التي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في زيادة صعوبة تحديد موقع المعلومات الملائمة. وغالبا ما لا يكون ذلك بسبب ندرة البيانات ولكن لفقدانها وسط الأعداد الهائلة من المعايير والآليات. وهناك الكثير من الأدوات والآليات الممتازة المتاحة، غير أنه قد يكون من الصعب أحيانا تحديد موقعها، وبخاصة لغير المتخصصين. وتسعى الأمانة والمبادرات الوطنية والإقليمية المختلفة، من خلال الموقع الإلكتروني للمنبر العالمي والشراكة العالمية، إلى توفير أدلة توجيهية سهلة الاستعمال وإسداء المشورة التي من شأنها مساعدة قطاع الأعمال لخوض

هذه الغمار. ومن المقرر أن تتولى الأمانة إعداد مواد مرجعية تحقيقا لهذه الغاية تحديدا، يُتوقع الكشف عنها خلال الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف. وتشجع الأمانة الأطراف على النظر في أفضل الممارسات المتبعة في إصدار المعايير والشهادات حيث يمكن أن يساعد ذلك في تقوية هذه الأدوات وتوفير مزيد من الوضوح للشركات.

50 - وقد أدت هذه الفجوات القائمة إلى حفز الدعوات إلى تعزيز إشراك قطاع الأعمال في أنشطة الاتفاقية، واتخاذ مزيد من الإجراءات لتكريس غايات الاتفاقية وأهداف آيشي للتنوع البيولوجي في قطاع الأعمال. وأعرب عن هذا الشعور في جميع حلقات العمل والمؤتمرات تقريبا، ويأتي في صلب إعلانات رسمية مثل إعلان جاكارتا لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي الصادر في 2009. وأشار اجتماع الشراكة العالمية المعقود في طوكيو، وإن لم يصدر عنه أي إعلان رسمي، إلى دعمه بوجه عام لمشروع المقرر المزمع النظر فيه خلال الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، وهو ما من شأنه أن يعزز المكاسب المحققة في الاجتماع العاشر للأطراف ومساعدة المزيد من الأعمال التجارية (لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة) على تعميم مسائل التنوع البيولوجي والاستدامة. وينبني المقرر الذي نظر فيه الفريق العامل المعني باستعراض التنفيذ (WGRI 4) ويعزز الكثير من العناصر الناشئة عن المقرر المتعلق بالأعمال الصادر عن الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، مع التصدي أيضا لبعض الثغرات الرئيسية المحددة في الكثير من أقسام هذا التقرير.

الملحق

إعلان تشا–آم بشأن التنوع البيولوجي

نحن، المشاركين في المنتدى الإقليمي الآسيوي بشأن التنوع البيولوجي، ندرك أن الطبيعة هي أساس الحياة وأن حماية الطبيعة تمثل مهمة مشتركة لقطاع الأعمال والحكومة والدوائر الأكاديمية وأصحاب المصلحة المتعددين في المجتمع. وعليه، فقد ألزمنا أنفسنا بالدعوة إلى حماية التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي بالتعاون مع جميع قطاعات المجتمع.

وتحقيقا لهذه الغاية، نعلن التزامنا بما يلي:

- المساهمة في حفظ التراث الطبيعي للأرض عن طريق حماية الأنواع والنظم الإيكولوجية والتنوع الجيني من خلال تعميم حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة والدعوة في الخطط والبرامج التنظيمية، إلى جانب مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات؛

- وإنتاج السلع والخدمات بطريقة من شأنها الإسهام في حماية التنوع البيولوجي وحفظه؛

- وتشجيع إجراء استثمارات سليمة من شأنها أن تمهد الطريق لاستحداث تكنولوجيات ومنتجات وخدمات سليمة بيئيا؛

- واستخدام الخبرات والتجارب والموارد المتاحة في إقناع الزملاء والعملاء، والجمهور العام كذلك، بتنفيذ ممارسات مستدامة إيكولوجيا للعيش والاستهلاك؛

- ودعم الجهود العالمية والإقليمية والوطنية لوقف فقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك الأهداف والمبادرات التي تجريها اتفاقية التنوع البيولوجي، ومؤسسة سيريندهون للمتنزهات البيئية الدولية تحت رعاية سمو الأميرة ماها تشاكري سيريندهون، ومعهد الدراسات العليا التابع لجامعة الأمم المتحدة من خلال المراكز الإقليمية لخبرات التعليم من أجل التنمية المستدامة، ومركز رابطة أمم آسيا للتنوع البيولوجي والاتفاقيات والمؤسسات الدولية/الإقليمية ذات الصلة الأخرى؛

- وتقاسم منافع الاستخدام الاقتصادي للموارد الطبيعية على أساس عادل مع الأطراف التي توفر نفاذ مفتوحا وتعاونيا إليها؛

- واستكشاف إمكانيات التعاون مع المؤسسات العلمية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الحكومية بهدف تعميق الانخراط في حفظ التنوع البيولوجي؛

- وضمان استمرارية جدوى الزراعة ومصايد الأسماك في الأجل الطويل البعيد لأغراض إنتاج الغذاء وتوليد الدخل من خلال اعتماد نُهُج بحوث وتطوير عادلة وقائمة على النظم الإيكولوجية وتركز على المجتمع المحلي وقائمة على العلوم والتكنولوجيا، مع توفير حلول لمشكلات التلوث والأمراض وتدهور التربة والتصحر وتغير المناخ

التي تؤثر على الممارسات الزراعية وممارسات المصايد السمكية المستدامة، وذلك بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المتعددين بما في ذلك قطاع الأعمال والمجتمعات المحلية؛

- وتشجيع اتخاذ إجراءات لحفظ التنوع البيولوجي على جميع مستويات الحكومة، والمجتمعات المحلية، وقطاع الأعمال والجامعات من خلال التعليم؛

- واستشكاف قنوات الدعم لإجراءات حفظ التنوع البيولوجي وتنفيذ قوانين الحياة البرية والغابات وإنفاذها مثلا من خلال تطبيق عقوبات اجتماعية وبناء القدرات وزيادة الوعية؛

- وتشجيع الحكومات الوطنية للاعتراف بدور قطاع الأعمال في إجراءات حفظ التنوع البيولوجي؛

- والمشاركة في التثقيف التحويلي بشأن حفظ التنوع البيولوجي لأغراض التنمية المستدامة الذي من شأنه تغيير سلوك جميع أصحاب المصلحة؛

- وتشجيع مشاركة الشباب في أعمال التنوع البيولوجي والحفظ البيئي لتشجيع التنمية المستدامة من خلال التثقيف والتدريب والأنشطة الاجتماعية؛

- واستكشاف القنوات الملائمة عن طريق عقد اجتماعات تفاعلية منتظمة للوسائل الإعلامية ذات الوضعية المختلفة (الحكومة، قطاع الأعمال، وغير ذلك) من خلال مراكز الموارد الإعلامية للتوعية بالقضايا المختلفة المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي؛

- وتلبية الاحتياجات الأساسية للأجيال الحالية والقادمة باستخدام الابتكارات العلمية في مجالي البحوث والتنمية لتحقيق الاستفادة الملائمة من المعارف المحلية والأصلية بعدالة ومساواة مع الإبقاء على التوازن بين الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛

وبهذا الإعلان، سنتعاون سويا لإلهام المنظمات الأخرى عن طريق نقل أمثلة الممارسات الفضلى المراعية للبيئة؛ وتشجيع إرساء الشراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين؛ وتشجيع القيادة الواسعة النطاق والتوعية العامة بقيم التنوع البيولوجي وضرورة التعاون من جميع القطاعات؛ والاعتراف بالمساهمات القائمة في مجال حفظ التنوع البيولوجي والدعوة إليه.

اعتمد هذا الإعلان في الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني 2011 في المنتدى الإقليمي الآسيوي للتنوع البيولوجي المعقود في تشا-آم، مقاطعة فيتشابوري، تايلند.